مقـــــــــــدمة :-

صناعة التشييد:-

لابد من الحديث عن أهمية صناعة البناء والتشييد ، فقد ظهرت هذه الصناعة مع ظهور الانسان ونمت وإزدهرت مع إزدهار حضارته بل إن ما نشاهده اليوم من تقدم حضارى إنسانى يتضح بجلاء من خلال منتجات هذه الصناعة عبر المراحل التاريخية المختلفة لتطور الانسان.

وتؤدى صناعة التشييد بذلك دورا أساسيا فى التطور الإقتصادى والإجتماعى للبلد ، و تمثل بعناصرها المتعددة مركزا إستراتيجيا فى خطط التنمية القومية. حيث يعمل بها عدد كبير جدا من العمال والمهنيين ، لذا فإن بذل المجهود فى سبيل إدارة هذه الصناعة يعود إيجابا على الإقتصاد القومى لأى دولة ويصب مباشرة فى التنمية المستدامة.

تمثل صناعة التشييد نسب متوسطة تبدأ من حوالي 15% من الناتج القومي (كدول مثل الخليج العربي فيما عدا مدينة دبي التي ترتفع فيها النسبة كثيرا) وحوالى من ٣% – ٨ % فى الدول النامية.

وتخصص الدول العربية (خاصة دول الخليج) ما يفوق المائة مليار دولار سنويا لمثل هذه المشروعات (فدولة مثل السعودية فقط خصصت فى ميزانيتها للعام ٢٠١٢م ٢٦٥ مليار ريال ما يعادل ٦٦ مليار دولار) وبالرغم من ذلك يقدر أن أكثر من ٦٠% من هذا الإنفاق يذهب الى خارج إقتصاديات هذه الدول لوجود شركات أجنبية وعالمية كثيرة جدا تعمل بها.

كما ذكرنا من قبل فإن أهمية صناعة التشييد تأتى من الناحية الإقتصادية وتأثيرها فى جميع الدول ، وتشكل منتجاتها الأرض الخصبة والأساس المتين اللازم للسير فى عملية التنمية.

ويستثمر فى هذه الصناعة سنويا زهاء ٥٠% من إجمالى الإنفاق الإستثمارى فى مختلف دول العالم ، وفى السنوات الأخيرة إرتفعت هذه النسبة إلى ما يزيد عن ٦٠% فى الدول العربية (خاصة دول الخليج).

تختلف صناعة التشييد عن غيرها من الصناعات فى الطبيعة الفيزيائية لمنتجاتها ، حيث يتصف المنتج بضخامة الحجم وضرورة تصنيعه فى مكان إستثماره مما يتطلب إنتقال ورشات العمل والتنفيذ إلى موقع التشييد ، ونتيجة لذلك تختلف البيئة التنظيمية والأساليب الإدارية لصناعة التشييد حيث يعمل بها عدد كبير من شركات الإستشارية ومكاتب التصميم وشركات المقاولات.

وبسبب الحجم الضخم لمنتجات هذه الصناعة وإرتفاع تكاليفها وحوجتها الى إستثمار مبالغ ضخمة فى مرحلة الإنشاء ، وكذلك الآثار الخارجية للمنتج خصوصا فى البنيات التحتية ، حيث تقوم الحكومة بتمويل إنشاء مشروعات البنية الأساسية (محطات توليد الكهرباء بشقيها حرارى ومائى ، الطرق ، الجسور ، المستشفيات ، المساكن ....الخ) فيمكن القول أن الحكومة تشكل الزبون الأساسى لمعظم الطلب الإجمالى على منتجات هذه الصناعة ، فضلا عن أدائها الدور الأساسى فى التأثير على النصف الآخر سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

ونتيجة لذلك فإن تطوير صناعة التشييد ينعكس بشكل مباشر على الإقتصاد القومى كما أسلفنا مما يعنى ضرورة وضع سياسات إقتصادية وإجتماعية وقانونية على مستوى الدولة بهدف تطوير هذه الصناعة.

قامت الدول العربية (خاصة دول الخليج) بتحويل جزء كبير من العائدات النفطية للإنفاق على صناعة التشييد وتعزيز البنية التحتية . وقد عملت على إنشاء هيئات عامة متخصصة للقيام بالأعمال الإستشارية ووضع الخطط ودراسات الجدوى للمشروعات ، وقد حققت تقدما هاما وضخما فى هذا المجال مما جعلها تواكب التطور العالمى لهذه الصناعة.

للتحدث عن مفهوم صناعة التشييد في السودان لا بد أن نستعرض صناعة البناء بصورة عامة بكافة أنواعها ومجالاتها (المباني – الطرق – الكباري – السدود – الإنفاق السكك الحديدية – الموانى – شبكات النقل – شبكات الصرف الصحي – شبكات نقل وتوزيع الطاقة الكهربائية والاتصالات و خطوط الأنابيب . . . الخ)

فيما يتعلق بالدول النامية عموما والسودان خصوصا تتصف صناعة التشييد بالخصائص الآتية:-

- نقص البنية الأساسية من طرق ومياه وصرف صحى وخدمات الإسكان والتعليم والصحة.
- سيطرة القطاع العام على معظم الطلب .

- نقص مواد البناء الأساسية كالحديد والأسمنت.
- نقص العمالة المهرة.
- زيادة عدد المشروعات الصغيرة وإنتشارها على مساحة جغرافية واسعه.
- نقص الخبرات الإدارية وضعفها .
- نقص الإهتمام بالصيانة للمنشآت والآلات القائمة. القدرات المحدودة للمقاوليين المحليين.
- نقص برامج التدريب والتأهيل للإداريين والممارسين لمهنة التشييد.

وفيما يخص مساهمة قطاع التشييد فى الناتج المحلى فى السودان وفى إحصائية لوزارة المالية والإقتصاد للعام ٢٠٠٠ و ٢٠٠١م كانت مساهمة القطاع كما يلى :- (أنظر الجدول ٣-١)

Back الفصل الثالث : الناتج المحلي الإجمالي

جدول (3-1)
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية بالأسعار الثابته
(القيم بملايين الدينارات)

القطاع	2000		2001	
	القيمة	معدل النمو %	القيمة	معدل النمو %
الزراعـــــة	**624.4**	**0.8**	**653.7**	**4.7**
الزراعة النمرية	171.3	7.6	192.4	12.3
الزراعة المطرية الدائمة	14.9	-55.7	15.7	5.4
الزراعة المطرية الموسمية	102.2	-5.9	89.9	-12.0
الثروة الحيوانية	293.5	5.7	311.1	6.0
غابات وأخرى	42.5	4.9	44.6	5.0
الصناعـــــة	**201.9**	**77.4**	**236.8**	**17.3**
الصناعة التعدينية	101.4	327.8	124.2	22.5
الصناعة التحويلية	100.5	11.5	112.6	12.0
الكهرباء والماء	23.2	5.9	24.4	5.2
البناء والتشييد	**62.8**	**3.3**	**65.0**	**3.5**
الخدمات	433.9	1.6	452.3	4.2
الخدمات الحكومية	78.2	2.0	85.9	9.8
الخدمات الأخرى	355.7	1.5	366.4	3.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة	1,346.2	8.3	1,432.2	6.4
مخفض الناتج المحلي الإجمالي	2,205.8	12.0	2,360.4	7.0
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية	2,969,452.4	-	3,380,555.0	-

وبخصوص نسب مساهمة صناعة التشييد بالنسبة للصناعات الأخرى للعام ٢٠٠١ فكانت كما يلي (أنظر الشكل ٣-١ أدناه) :-

مقدمة:-

صناعة التشييد:-

• الشكل (3-1)

نســـب مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2001

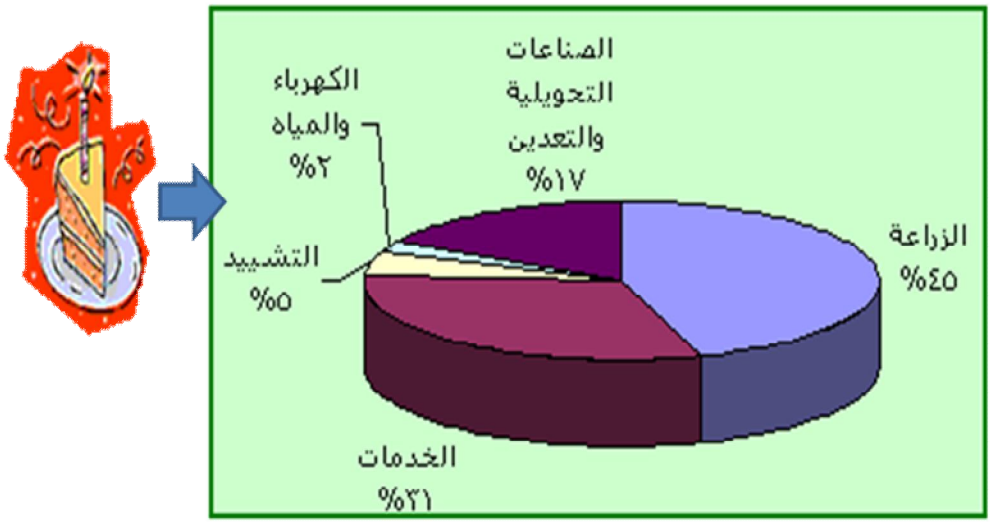

اما فى التقرير السنوى الخمسون لبنك السودان المركزى للعام ٢٠١٠م فقد جاء فيه ما يلى:-

الناتج المحلي الإجمالي

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع قيم السوق للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الدولة خلال فترة زمنية(عادة عام) تتعدد طرق حساب الناتج المحلي الإجمالي ، والطريقة المستخدمة في هذا التقرير هي طريقة القيمة المضافة، أي جمع قيمة المنتجات النهائية من سلع وخدمات بالأسعار الجارية مع استبعاد قيم السلع والخدمات الوسيطة المشاركة في العملية الإنتاجية.

تم إعادة تصنيف بيانات الناتج المحلى الاجمالى وفقاً لنظام الحسابات القومية الصادر من صندوق النقد الدولي في عام 2008 ، كما يتضح من الجدول رقـم (٧- ١) و الملحق رقـم (١١- أ) الذي يوضح الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة(محسوباً على أساس أسعار للعام ١٩٨١ / ١٩٨٢ وبالأسعار الجارية (محسوباً على أساس أسعارالعام ٢٠١٠).

جدول رقم (٧- ١)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الاقتصادية

(القيمة بملايين الجنيهات السودانية)

أيضا ما يهمنا فى هذا التقرير ما جاء فى البند (ج / قطاع الخدمات) وفيه :-

ج / قطاع الخدمات:

يشتمل قطاع الخدمات على قطاعات الخدمات الفرعية التالية -:قطاع البناء والتشييد، قطاع العقارات، قطاع النقل والمواصلات، قطاع خدمات الوساطة المالية، وقطاع الخدمات الخاصة غير الربحية للاسر المعيشية (المؤسسات التي لا تهدف إلي الربح مثل الأندية الرياضية والثقافية والمراكز الشبابية، ودور العبادة.. ألخ.)

إرتفع معدل نمو قطاع العقارات من 4.4 % بنهاية عام 2009 الى 5.5 % بنهاية عام 2010 وقطاع النقل والمواصلات من 7.6 % بنهاية عام 2009 الى 7.7 % بنهاية عام 2010 ، **مع ثبات معدل نمو قطاع البناء والتشييد عند 10.2 %** ، وخدمات الوساطة المالية عند 6 % وقطاع الخدمات الخاصة غير الربحية للاسر المعيشية عند1.3 % .

الشكل رقم (٧ - ١)
نسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنهاية عام2010

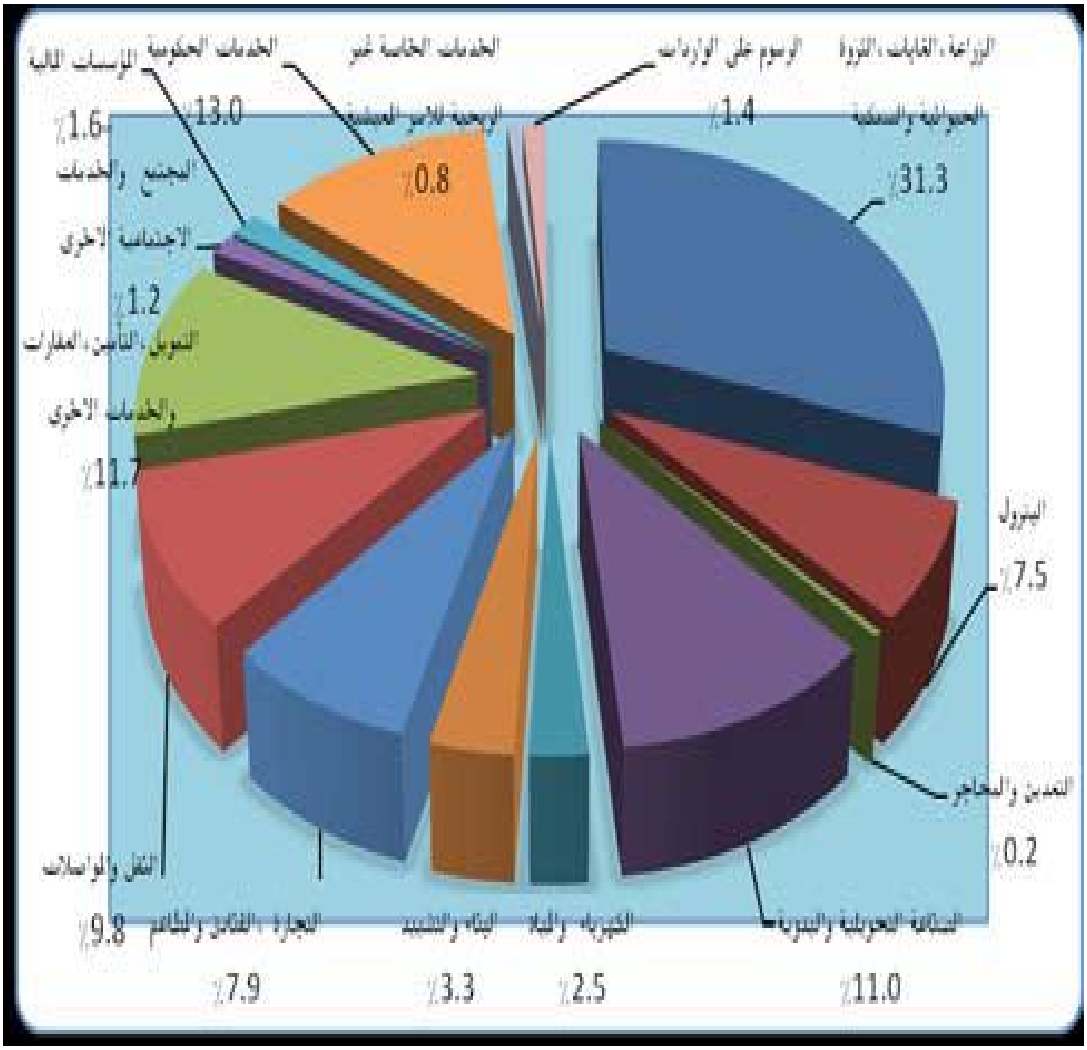

ونلاحظ بالرغم من إنخفاض نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد فى الناتج المحلى الى ٣.٣% (ويعود ذلك لدخول قطاع النفط كعامل مؤثر فى السنوات الاخيرة، وقد تكون هناك أسباب أخري) مقارنة ب ٥ % للعام ٢٠٠٠ – ٢٠٠١م فإن معدل نمو قطاع التشييد قد إرتفع من ٣.٣ % للعام ٢٠٠٠- ٢٠٠١م الى ١٠.٢ % للعام ٢٠١٠م. ويعتبر ذلك مؤشر تصاعدى جيد لدخول كثير من المشاريع الإستراتيجية ومشاريع البنيات التحتية والمشاريع الإستثمارية فى السودان.